

نظرة عامة

عام 2016 نظراً للتوسع في استخدام النظم الانتاجية الزراعية الحديثة وتحسين المدخلات الزراعية.

تراجعت نسبة العاملين في الزراعة في عام 2015 إلى حوالي 20 في المائة مقابل حوالي 23 في المائة في عام 2010، وتعتبر ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة في مقدمة الصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي في الدول العربية. وبلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية عام 2015 حوالي 5535 دولاراً، ويعتبر هذا الرقم متدنياً بالمقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى حيث يتراوح دخل العامل فيها بين 3-6 أضعاف متوسط دخل العامل في القطاع الزراعي.

وفي إطار التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية من حوالي 24.9 مليار دولار في عام 2014 إلى حوالي 25.1 مليار دولار عام 2015، أي بنسبة نمو قدرها 0.8 في المائة. كما انخفضت الواردات الزراعية من حوالي 90.8 مليار دولار إلى حوالي 85.1 مليار دولار خلال الفترة ذاتها، أي بنسبة تراجع بلغت 6.3 في المائة، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض أسعار بعض السلع الزراعية وضعف الطلب على بعض المنتجات الزراعية. وبلغ العجز في الميزان التجاري الزراعي حوالي 60 مليار دولار في عام 2015 بالمقارنة مع 65.9 مليار دولار في عام 2014. وقد أسهم استمرار تزايد معدلات الطلب على السلع الغذائية وتواضع النمو في الإنتاج الزراعي إلى استمرار اتساع الفجوة الغذائية لتصل إلى حوالي 33.8 مليار دولار عام 2015. وقد سجلت نسب الاكتفاء الذاتي تحسناً في عدد من السلع الغذائية الرئيسية في

تمثل التنمية الزراعية مكانه متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول العربية نظراً لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية، وقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل تبلغ حوالي 20 في المائة. وهناك مستجدات كثيرة عززت أهمية القطاع تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقد الأخيرين وتفاقمه، والانجازات العلمية التي تحققت في الأونة الأخيرة، وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات مما يفيد الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بحثاً وتطويراً وإنتاجاً. وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2016 حوالي 142.1 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 6.1 في المائة وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 389 دولار.

وبالرغم من الدور الحيوي للقطاع الزراعي في الدول العربية، وما تم انجازه من بعض أوجه التحسن خلال السنوات الماضية، إلا أن ذلك يظل محدوداً وضئيلاً في أهميته نظراً لقلّة المساحة المزروعة، وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلّة مساحة الأراضي المروية، بالإضافة إلى الفجوة التكنولوجية بين مخرجات البحوث الزراعية ومتطلبات التنمية الزراعية من جهة، وتدني انتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في معظم الدول العربية من جهة أخرى. وشكلت مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي عام 2015 حوالي 60 في المائة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة. كما تمثل مساحة الأراضي الزراعية المطرية حوالي 55 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية مقابل 17 في المائة للأراضي الزراعية المروية. وقد سجل الإنتاج النباتي والحيواني نمواً بنسبة 3.1 في المائة و2.0 في المائة على التوالي في

النتائج الزراعي العربي

فُدر الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية حوالي 142.1 مليار دولار في عام 2016 أي بانخفاض يقدر بنحو 1.4 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. في حين سجل الناتج زيادة مئوية متوسطة قدرها 1.7 في المائة خلال الفترة (2010-2016)، الجدول (1).

عام 2015 وفي مقدمتها الزيوت واللحوم والألبان. كما سجلت بعض السلع شبه اكتفاء ذاتي كالبيض بنسبة حوالي 98 في المائة، وسجلت مجموعة من السلع الغذائية فائضاً مثل البطاطس والخضروات والأسماك والفواكه تراوح بين 2.3 في المائة و5.9 في المائة.

الجدول (1)

تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية
(بالأسعار الجارية) (2010 – 2016)

(مليون دولار أمريكي)

معدل النمو السنوي	معدل النمو السنوي	2016	2015	2014	2013	2010	
- 2015 2016	- 2010 2016						
-3.7	2.0	2347.1	2436.7	2741.1	2715.7	2083.5	الناتج المحلي الإجمالي
-1.4	1.7	142.1	144.1	141.3	133.0	128.4	الناتج الزراعي
...	...	6.1	5.9	5.2	6.4	6.2	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي %

المصدر: الملحق (2/2).

الأخرى ذات الموارد الزراعية المحدودة كدول مجلس التعاون الخليجي حيث تتراوح بين 0.2 في المائة في قطر و0.8 في المائة في الإمارات.

على صعيد آخر، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 2016 حوالي 389 دولاراً أي بنسبة تراجع بلغت 3.7 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية، إذ بلغ 917 دولاراً في السودان، ويتراوح بين 228 دولاراً و537 دولاراً في كل من العراق، القمر، موريتانيا، عُمان، الإمارات، تونس، مصر، المغرب، الجزائر، لبنان والسعودية، في حين يتراوح بين 54 دولاراً و147 دولاراً في ليبيا، جيبوتي، البحرين، اليمن، قطر، الأردن والكويت، الملحق (1/3).

الموارد الزراعية في الدول العربية

الأراضي الزراعية

تُقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بنحو 197 مليون هكتار، أي حوالي 14 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية. وتقدر مساحة

ويعود سبب هذا التراجع في الناتج الزراعي خلال عام 2016 إلى ضعف أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية بسبب الجفاف والظروف المناخية غير المواتية، وفي مقدمتها مصر بنسبة 16.7 في المائة وتونس بنسبة 11.8 في المائة والجزائر بنسبة 3.6 في المائة، التي يمثل ناتجها الزراعي حوالي 13 في المائة من الناتج الزراعي العربي لعام 2016. وتتفاوت نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير فيما بين الدول العربية، إذ تحتل القمر المرتبة الأولى في قائمة الدول العربية من حيث مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت تلك النسبة في عام 2016 حوالي 32.9 في المائة يليها السودان بنسبة 31.6 في المائة، ثم موريتانيا بنسبة 24.9 في المائة، واليمن بنسبة 17.7 في المائة، والمغرب بنسبة 12.1 في المائة، ومصر والجزائر بنسبة 11.8 في المائة و11.6 في المائة. وتراوحت تلك النسبة بين 2.0 في المائة و9.2 في المائة في كل من عُمان، السعودية، ليبيا، جيبوتي، لبنان، الأردن، العراق وتونس، وتتنخفض هذه النسبة في الدول العربية

يتساقط حوالي 20 في المائة من الكميات المذكورة بمعدل يتراوح بين 101 – 300 ملم في السنة على نحو 15 في المائة من إجمالي مساحة الدول العربية، وتتساقط الكميات المتبقية والبالغة 65 في المائة على حوالي 18 في المائة من المساحة الإجمالية بمعدل يتراوح 301 – 1000 ملم في السنة.

المراعي

تُقدر مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية عام 2015 بحوالي 397 مليون هكتار وتمثل هذه المساحة حوالي 30 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية ونحو 12 في المائة من مساحة المراعي في العالم، وتقع معظم الأراضي الرعوية بين خطي الأمطار 50-200 ملم/ السنة في البيئة المتوسطة وبين 50-400 ملم/ السنة في البيئة المدارية. وتقدر المساحة الرعوية في منطقة المشرق العربي بنحو 11 مليون هكتار (2.8 في المائة)، وفي منطقة المغرب العربي بنحو 80 مليون هكتار (20.2 في المائة)، وفي المنطقة الوسطى بنحو 120 مليون هكتار (30.2 في المائة)، بينما تتركز المساحة المتبقية والبالغة 186 مليون هكتار (46.8 في المائة) في منطقة شبه الجزيرة العربية، الجدول (2).

الجدول رقم (2)
المساحات الرعوية في الدول العربية (2015)

الإقليم	المساحة الإجمالية (مليون هكتار)	مساحة المراعي (مليون هكتار)	(%)
المشرق العربي ⁽¹⁾	73	11	2.8
المغرب العربي ⁽²⁾	605	80	20.2
شبه الجزيرة العربية ⁽³⁾	312	186	46.8
المنطقة الوسطى ⁽⁴⁾	340	120	30.2
المجموع	1330	397	100.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، النباتات الرعوية في الوطن العربي.
(1) الأردن، سوريا، العراق، فلسطين، ولبنان.
(2) تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا.
(3) الإمارات، البحرين، السعودية، عُمان، قطر، الكويت، واليمن.
(4) جيبوتي، السودان، الصومال، ومصر.

الأراضي المزروعة في عام 2015 بنحو 71.1 مليون هكتار، أي حوالي 36 في المائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وهي تشمل 9.6 مليون هكتار محاصيل مستديمة (5.8 مليون هكتار مطري و3.8 مليون هكتار مروحي)، وحوالي 33.9 مليون هكتار محاصيل موسمية مطرية، وحوالي 10.6 مليون هكتار محاصيل موسمية مروية. أما الباقي من تلك المساحة والبالغ حوالي 17 مليون هكتار فقد تركت دون استغلال نظراً لنسبة الموارد المائية أو لاستعادة قدرتها على الإنتاج. تتفاوت الدول العربية فيما بينها من حيث مساحة الأراضي المزروعة مطرياً أو مروياً، نظراً للعوامل المناخية والبيئية، ووفرة المياه، وتوفير الاستثمارات لبرامج التنمية الزراعية والبنى التحتية والخدمات الزراعية. وتمثل الزراعة المطرية حوالي 73 في المائة من المساحة الزراعية المستغلة مقابل 27 في المائة للزراعة المروية. وتتركز معظم المساحات المروية في مصر والعراق والسودان والمغرب والسعودية، الملحق (2/3).

تمثل الموارد الأرضية الزراعية نسبة ضئيلة من المساحة الإجمالية للدول العربية نظراً لوقوع حوالي أربعة أخماس الأراضي الزراعية العربية في المناطق الجافة التي لا يتعدى هطول الأمطار فيها 150 ملم في السنة، مقابل 300 ملم في السنة في المناطق شبه الجافة. وتتعرض الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية إلى عوامل التدهور وضعف الغطاء النباتي، حيث تتعرض التربة للانجراف والتلح والتلوث وبعض ممارسات الاستغلال الجائر مما يضعف من قدرتها الإنتاجية بسبب تدهور صفاتها.

وتعتبر الدول العربية من المناطق الفقيرة من حيث سقوط الأمطار، حيث يقدر معدل المتوسط السنوي للهطول المطري بحوالي 160 ملم مقابل حوالي 700 ملم على المستوى العالمي و500 ملم في أستراليا و600 ملم في أوروبا و700 ملم في أمريكا الشمالية وأفريقيا. ويقدر الوارد المطري السنوي في الدول العربية بنحو 285 مليار م³، ويتساقط 15 في المائة من هذه الكميات بمعدل 100 ملم سنوياً على حوالي 67 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية. في حين

معدلات النمو السكاني وتناقص كميات المياه التي ترد إلى الدول العربية من الأنهار المشتركة والتي توجد منابعها في الدول المجاورة والتي تمثل حوالي نصف كميات المياه المتاحة. وتتوزع الموارد المائية في الدول العربية بين المياه السطحية المتجددة والمخزون المائي الجوفي الذي يتجدد سنوياً وتقدر جميعها بحوالي 350 مليار م³ في السنة، بالإضافة إلى كميات الموارد المائية غير التقليدية وتشمل مياه التحلية والتقية التي تقدر بحوالي 10 مليار م³ في السنة.

الموارد المائية السطحية

يُقدر إجمالي الموارد المائية السطحية المتجددة في الدول العربية بنحو 296 مليار م³ في السنة من إجمالي الموارد المائية. يستخدم منها حوالي 50 في المائة، ويذهب الباقي هدرًا وضياعاً. وتستحوذ الزراعة على حوالي 88 في المائة من تلك الكميات، يليها الاستخدامات المنزلية بنسبة 7 في المائة والاستخدامات الصناعية بنسبة 5 في المائة. ويتصف استخدام المياه في الري بكفاءة متدنية تتراوح بين 50 - 60 في المائة، نظراً لانتشار طرق الري السطحي التقليدية الذي تستحوذ على نحو ثلاثة أرباع مساحة الأراضي المروية في الدول العربية. وبالمقابل يستحوذ الري بالرش على نحو 15 في المائة من تلك المساحة، والري الموضعي والسطحي بالليزر على 10 في المائة. ويساهم الري السطحي في هدر كميات كبيرة من المياه، وزيادة ملوحة التربة، واستنزاف العناصر الغذائية منها، وانخفاض إنتاجية الأرض وعائد المياه.

الموارد المائية الجوفية

تشير المعلومات المتوفرة عن الموارد المائية الجوفية في الدول العربية أنه توجد طبقات مائية رئيسية وأخرى فرعية. وتمتاز الطبقات المائية الجوفية الرئيسية بمخزون احتياطي ضخم من المياه، بعضها متجدد كتلك المتواجدة على سواحل البحر الأبيض المتوسط الشرقية والجنوبية وفي مجاري الأنهار والوديان والسيول، والبعض الآخر غير المتجدد المنتشر في إقليم الصحراء الكبرى وشبه الجزيرة العربية. ويقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي

تعتبر إنتاجية المراعي في الدول العربية متدنية حيث لا يتجاوز متوسط إنتاجية الهكتار من المراعي الطبيعية حوالي 5 كغم من اللحوم الحمراء، تمثل حوالي خمس إنتاجية الهكتار في الدول المتقدمة. ويعود سبب ذلك إلى ضعف الإدارة والممارسات الخاطئة كالرعي الجائر والمبكر وإهمال التجديد والتسميد والرعاية.

الغابات

تمثل مساحة الغابات في الدول العربية حوالي 4 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية، ولم تشهد مساحة الغابات عام 2015 بالمقارنة مع العام السابق أي زيادة تذكر في حين تراجعت تلك المساحة بنسبة 11.3 في المائة خلال الفترة (2010 - 2015). ويتركز حوالي 90 في المائة من مساحة الغابات في ست دول عربية وهي السودان، التي تحظى بنسبة ثلاثة أرباع المساحة، يليها الجزائر، المغرب، الصومال، موريتانيا واليمن. ولا تحظى الغابات في معظم الدول العربية بالاهتمام والرعاية اللازمين حيث يتم الاستغلال التجاري الجائر والإزالة والتحطيب، إلى جانب عدم وضع الخطط والبرامج الهادفة لتطويرها بصفة مستدامة علاوة على الظروف المناخية والبيئية غير المواتية مما أسهم في انحسار مساحتها.

تتمثل محاور وقف تدهور الغابات والأراضي الرعوية والعمل على تطويرها، في تنفيذ برامج وخطط التوعية والإرشاد في الأوساط الريفية لإيقاف التعديات على المراعي والغابات، وإنشاء الجمعيات التعاونية الريفية لتنظيم استغلال تلك الموارد، وتشجيع زراعة الأصناف ذات الإنتاجية المرتفعة والتي تتكيف مع الظروف البيئية والمناخية، وتطوير برامج الإرشاد وتوفير الحزم التقنية للبيئات المستهدفة.

الموارد المائية

تقع معظم الدول العربية ضمن المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة حيث تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائية، إذ يبلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه بنحو 700 م³ مقابل 7000 م³ على المستوى العالمي، ويقدر أن ينخفض هذا المعدل إلى حوالي 500 م³ في عام 2025 في ضوء

استمرار الهجرة من الريف إلى المدن نظراً لاستمرار ضعف مستوى الخدمات الأساسية في الريف، وفي مقدمتها خدمات التعليم والصحة وتوفير مياه الشرب والكهرباء وانعدام فرص العمل المجدي. وتمثل الهجرة من الريف إلى المدن أحد المعوقات الأساسية التي تواجه خطط وبرامج التنمية بوجه عام، وتطوير تنمية النشاط الزراعي بوجه خاص.

تشكل القوة العاملة الزراعية في الدول العربية حوالي 20 في المائة من إجمالي القوى العاملة الكلية عام 2015. كما تمثل تلك القوة، التي تضم شريحة السكان الزراعيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و65 سنة، حوالي 60 في المائة من إجمالي السكان الزراعيين: كما يلاحظ أن نسبة القوة العاملة إلى إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية هي الأضعف بالمقارنة مع الدول الأخرى. إذ يتضح من الجدول أنه من أصل قوة عاملة زراعية قدرها 48 مليون عامل كان منهم حوالي 26 مليون عامل فقط (54 في المائة) ناشطين اقتصادياً في القطاع الزراعي، وتمثل النسبة المتبقية قوة عاملة متعطلة غير مساهمة في النشاط الزراعي. ويبرز هذا الوضع مدى حجم الطاقة البشرية المعطلة، والتي تمثل بطالة تزداد تفاقماً طالما أن فرص العمل الجديدة غير مهيأة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من العاملين الجدد الداخلين إلى سوق العمل، الجدول رقم (3).

وتفاوتت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى من دولة إلى أخرى، إذ تتجاوز هذه النسبة ثلثي إجمالي عدد العاملين في جيبوتي والقمر وحوالي نصف عدد العاملين في موريتانيا والسودان. وتتراوح تلك النسبة بين 34.5 في المائة و18.3 في المائة في كل من اليمن، عُمان، المغرب، مصر، الجزائر، تونس وسوريا. كما تتراوح بين 5.3 في المائة و2.4 في المائة في كل من الأردن، العراق، السعودية، الإمارات وليبيا وتتنخفض تلك النسبة وتتراوح بين 1.4 في المائة و0.6 في المائة في كل من لبنان، الكويت، قطر والبحرين، الملحق (3/3).

بحوالي 7734 مليار م³، كما يقدر حجم التغذية السنوية بحوالي 42 مليار م³. ويتعرض هذا المخزون للاستنزاف من قبل بعض الدول العربية.

بتقدير زيادة الطلب على المياه لكافة الأغراض بناءً على الزيادة المحتملة للسكان من المتوقع أن يرتفع حجم الموارد المائية المستغلة حالياً للإنتاج الزراعي والتي تقدر بنحو 320 مليار م³ إلى حوالي 378 مليار م³ في عام 2025. وبذلك يتبين أن أزمة المياه في الدول العربية ترمي بثقلها على قضية تحقيق الأمن الغذائي العربي مما يتطلب تطوير وترشيد وسائل استخدام الموارد المائية لتكثيف الإنتاج الزراعي، والعمل على تنمية الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها، وتطوير الإرشاد بين أوساط المزارعين، وتطبيق وسائل الري الحديث، وتنظيم شبكات الصرف. ومن جانب آخر يجب العمل على تعزيز التعاون العربي المشترك في مجالات الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة وتنميتها وتحسين استخدامها في مجال التوسع الأفقي الزراعي وتحسين شبكات الري، وترشيد ضخ المياه من الأحواض المائية الجوفية، والتركيز على زراعة المحاصيل ذات القيمة العالية والتي تستهلك كميات قليلة من المياه، والتوسع في استخدام التقانات الحديثة في تنمية الموارد المائية البديلة من المصادر غير التقليدية. وبالإمكان لهذا التعاون أن يشمل تقييم المخزونات من المياه الجوفية في الأحواض المشتركة بهدف استثمارها، وكذلك تطبيق البحوث العلمية المتقدمة في مجال الحد من الهدر وإدارة مياه الري.

الموارد البشرية

القوى العاملة في الزراعة

تشير التقديرات إلى أن عدد سكان الريف في الدول العربية في عام 2015 قد سجل نمواً متواضعاً بلغ حوالي 1.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، وبذلك أصبح عدد سكان الريف يمثلون حوالي 40 في المائة من إجمالي عدد السكان. كما يمثل السكان الزراعيون حوالي 56 في المائة من عدد السكان الريفيين. ويعود سبب النمو المتواضع في عدد سكان الريف إلى

الجدول (3)
عدد السكان الزراعيين والعاملين في القطاع الزراعي
في الدول العربية والدول الأخرى (2015)

نسبة القوة العاملة في الزراعة إلى السكان الزراعيين %	نسبة القوة العاملة في الزراعة إلى إجمالي القوة العاملة %	العاملون في القطاع الزراعي	إجمالي عدد القوى العاملة في كافة القطاعات	إجمالي عدد السكان الزراعيين	
30.2	20.0	26.1	130.4	86.5	الدول العربية
50.2	52.3	131.0	250.4	261.0	الدول النامية
47.1	3.3	16.0	480.0	34.0	الدول الصناعية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بيانات الحاسب الآلي 2016.

حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي

القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية إلى السياسات الاستثمارية غير المتوازنة وتقليص حصة القطاع الزراعي من الاستثمارات، وانتشار الزراعة المطرية التي تتميز بضعف الإنتاج وتذبذبه، الملحق (4/3).

إنتاجية العامل الزراعي

تمثل إنتاجية العامل في القطاع الزراعي في الدول العربية، مقدرة بمتوسط مساحة الأراضي التي يزرعها بصرف النظر عن مردود وحدة المساحة، بحوالي 4 في المائة من إنتاجية العامل الزراعي في الولايات المتحدة وحوالي 15 في المائة من إنتاجية العامل الزراعي في فرنسا وحوالي 40 في المائة في الدول النامية. ويرتبط ذلك بمجموعة من العوامل المتداخلة من أهمها نصيب المزارع من الأرض الزراعية، ومدى جودة هذه الأرض، والعوامل المناخية والبيئية المحيطة بها، والبنى التحتية المتاحة، وقدرة المزارع على استغلال تلك الأرض، ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً، إضافة إلى التقنيات الزراعية المستخدمة.

تعتبر إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية ضعيفة بالمقارنة مع الدول الأخرى، ويتسع هذا التباين ويقل وفقاً للمحصول ودرجة استخدام التقانة الحديثة، إذ تمثل تلك الإنتاجية حوالي 9 في المائة من إنتاجية العامل الزراعي في الدول المتقدمة في الحبوب، وحوالي 6 في المائة في الخضار، وحوالي 5 في المائة في الفاكهة،

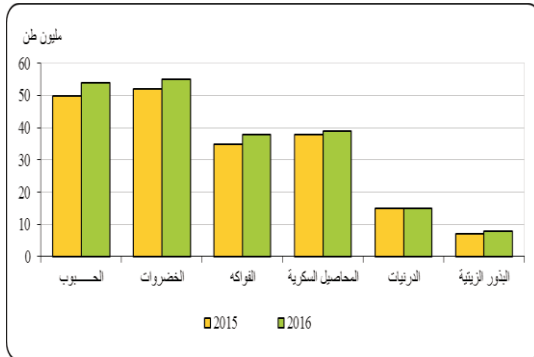
تتصف العمالة الزراعية في الدول العربية بانخفاض مستويات أجورها بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح دخل العامل الزراعي في بعض الدول العربية بين 25 - 30 في المائة من دخل العامل في القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما تتصف تلك العمالة بارتفاع مستوى البطالة المقنعة في الزراعة المطرية. وبلغت حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي عام 2015 حوالي 5535 دولار أي بمعدل نمو بلغ 2.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2014. وتتفاوت حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي فيما بين الدول العربية، إذ تنخفض في جيبوتي والقمر وموريتانيا واليمن وعمان وتتراوح بين 198 دولاراً و2401 دولاراً، وبالمقابل تكون حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي متوسطة في بعض الدول العربية مثل المغرب والسودان وتونس والجزائر ومصر وتتراوح بين 4475 دولاراً و6082 دولاراً. وترتفع تلك الحصة في كل من ليبيا والأردن والإمارات والعراق والبحرين وقطر والسعودية والكويت ولبنان إذ تتراوح بين 10872 دولاراً و65058 دولاراً، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى انخفاض عدد العاملين في القطاع الزراعي وانتشار الزراعة المحمية التي تتميز بارتفاع الإنتاجية. ومن ناحية أخرى يعود انخفاض حصة العامل الزراعي من

الجدول (4)
نسبة التغير في الإنتاج الزراعي لعام 2016
بالمقارنة مع 2015

المحصول	الإنتاج ألف طن	المساحة المحصولية ألف هكتار	الغلة كغم/هكتار
الحبوب	1.6	1.4-	3.1
(القمح)	2.2	0.8	1.4
(الشعير)	5.0-	2.4-	2.6-
الدرنات	3.0	3.4	0.4-
البقوليات	1.4	3.1	1.7-
البذور الزيتية	0.5	2.4-	3.0
الخضار	0.4	1.9-	2.3
الفاكهة	6.1	8.6	2.3-
الألياف	3.3	1.3	2.0
المحاصيل السكرية	1.4	1.1	0.2

المصدر: الملحق (5/3).

الشكل (1): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية
الرئيسية في الدول العربية
(2014-2016)



المصدر: الملحق (5/3).

شهدت مؤشرات التطور التقني الزراعي في الدول العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة تطورات ملموسة، لا سيما على صعيد معدلات الإنتاج والإنتاجية لبعض المحاصيل في مقدمتها الحبوب، وكذلك في الزراعة المروية كالخضار والفواكه والمحاصيل السكرية، إذ شهدت الدول العربية تطورات في عدة مجالات منها تطبيق تقنيات إنتاج الأصناف النباتية عالية الإنتاجية، والأكثر توافقاً مع البيئة الزراعية العربية، وذلك باستخدام الهندسة الوراثية ونظم الإكثار بزراعة الأنسجة، وتقنيات نظم المكافحة الكيماوية والبيولوجية التي تتناسب مع الظروف البيئية الزراعية العربية، وتقنيات استخدام المخصبات

وحوالي 12 في المائة في البقول، وحوالي 1.5 في المائة في الدرنات (1). ويعود سبب ذلك إلى ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، وما يترتب على ذلك من ضعف نسبي في الأراضي المروية، وضعف استخدام التقنيات الزراعية الحديثة.

الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي

الإنتاج النباتي

سجل الإنتاج النباتي عام 2016 زيادة بنسبة 3.1 في المائة، بالرغم من انخفاض المساحة المحصولية بنسبة 0.5 في المائة، ويعود هذا التحسن إلى التوسع في استخدامات البذور المحسنة والزراعة المحمية، وتقنيات الري التكميلي الحديث. وتمثل المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب حوالي 63 في المائة من إجمالي المساحة المحصولية.

تدل تقديرات الإنتاج النباتي أن معظم محاصيل الحبوب قد سجلت ارتفاعاً في عام 2016 بالمقارنة مع العام السابق، حيث ارتفع إنتاج القمح بنسبة 2.2 في المائة نظراً لارتفاع مستوى الغلة بنسبة 1.4 في المائة والمساحة المحصولية بنسبة 0.8 في المائة. وقد انحصر ذلك الارتفاع في عدد من الدول العربية التي تعتبر منتجة رئيسية للقمح مثل مصر والمغرب. كما ارتفع إنتاج الذرة الشامية بنسبة 1.2 في المائة نظراً لارتفاع الغلة بنسبة 1.8 في المائة. وسجل إنتاج الشعير انخفاضاً كبيراً بلغ حوالي 5.0 في المائة نظراً لانخفاض المساحة والغلة بنسبة 2.4 في المائة و2.6 في المائة على التوالي نظراً للظروف المناخية غير المواتية. وسجلت المحاصيل المطرية والمروية الأخرى تطورات متباينة، الجدول (4) والملحق (5/3) والشكل (1).

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقدير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قاعدة البيانات 2017.

لدى صغار المزارعين حيث صغر الحيازة الحيوانية التي لا تتجاوز 30 رأساً، ويعتمد المربي على الطرق التقليدية وخبراته الذاتية في التربية. وتكتنف النظم الثلاثة المذكورة معوقات تتمثل في صعوبة توفير الرعاية الصحية والمراقبة الإرشادية، وعدم إمكانية تقديم الحزم التكنولوجية اللازمة لتطوير الإنتاج، وسهولة انتقال الأمراض بين الحيوانات. (4) ويتمثل النظام الرابع في التربية المكثفة في الإنتاج ويتم في إطاره تربية حوالي 20 في المائة من الحيوانات. ويتميز هذا النظام بتطبيق الأسس العلمية في التربية والرعاية، ووجود نظام مؤسسي لتسويق المنتجات الحيوانية، وتطبيق التقانات الحديثة في التربية وإنتاج اللحوم والألبان واللقاحات.

أما على صعيد تربية الدواجن فقد انتشر هذا النشاط في معظم الدول العربية وعلى نطاق واسع حيث حقق نتائج إيجابية، كما ساهم في سد العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية. وتتميز تربية الدواجن بعدم تأثرها بالظروف المناخية واستفادتها من مزايا الإنتاج الكبير، وقدرتها على تخفيض تكاليف الإنتاج.

شهد الإنتاج الحيواني في عام 2016 تطورات إيجابية إذ سجل زيادة بنسبة 2.0 في المائة بالمقارنة مع عام 2015، ويرجع هذا التحسن إلى تطوير مستوى الخدمات البيطرية وانتشار وسائل التربية والإكثار الحديثة في بعض الدول العربية، فضلاً عن التوسع في استخدام التقانة الحديثة وبرامج التحسين الوراثي. وكان محصلة هذه التطورات تحقيق زيادات ملموسة في إنتاج اللحوم والبيض، الجدول (5).

الجدول (5)
نسبة التغير في الإنتاج الحيواني لعام 2016 مقارنة مع عام 2015

البيان	نسبة التغير	البيان	نسبة التغير
الأبقار والجاموس	0.5	لحوم بيضاء	3.5
الأغنام والماعز	0.7	الألبان	0.4-
لحوم حمراء	11.1	البيض	8.6

المصدر: الملحق (6/3).

الزراعية لزيادة إنتاجية وحدة الأرض والمياه، وتقنيات نظم الري الحديثة المرشدة لاستخدام موارد المياه المحدودة، ونظم الزراعة الحديثة مثل الزراعات المحمية والزراعات الطبيعية، وتقنيات معاملات ما بعد الحصاد للنفاد للأسواق التصديرية والحد من الفاقد. وللدلالة على ما حققته الدول العربية من تقدم تقني، فقد اتسعت المساحات المزروعة باستخدام نظم الري الحديثة حيث أصبحت هذه الأنماط تغطي مساحات كبيرة من زراعات الحبوب والخضر والفاكهة في مصر والأردن ولبنان وتونس والمغرب، كما زادت كثافة استخدام الجرارات والمكائن الزراعية بنسبة 4 في المائة خلال الفترة (2010 - 2016). وقد حققت هذه الدول زيادة في إنتاجية المحاصيل الزراعية خلال الفترة المذكورة حيث ارتفعت إنتاجية الحبوب المروية بالموارد المائية السطحية من 1.5 طن/ هكتار إلى 2.5 طن/ هكتار، والخضار من 22 طن/ هكتار إلى 26 طن/ هكتار.

ويواجه التقدم النسبي الذي حققته الدول العربية في ميدان الزراعة خلال السنوات الماضية النمو السكاني وزيادة الاستهلاك من الغذاء. وتتخلص أهم معوقات التنمية الزراعية العربية في ضعف الكثافة المحصولية والتباطؤ في استصلاح الأراضي الزراعية، وتدهور بعض الأراضي الزراعية بفعل التوسع العمراني والانجراف والملح.

الإنتاج الحيواني

تتمثل نظم الإنتاج الحيواني في الدول العربية في أربعة نظم رئيسية وهي: (1) النظام الرعوي الرحال ويشكل حوالي 80 في المائة من النظم المطبقة لتربية المجترات الصغيرة. وينتشر هذا النظام في المناطق البدوية والصحراوية وعلى أطراف المدن، ويتميز هذا النمط بعدم الاستقرار حيث تتحرك القطعان بحثاً عن المراعي، (2) تربية المواشي حول المدن بهدف إنتاج وتسويق الألبان، ويعتبر هذا النمط مهدداً لهذه الثروة نظراً للتوقف عن نشر التراكم الوراثية نتيجة توقف تناسل الإناث، والإفراط في تغذيتها للحصول على إنتاجية مرتفعة من الحليب، (3) النظام الإنتاجي شبه المكثف التقليدي، الذي يتم تربية حوالي 75 في المائة من الأبقار ضمن هذا النمط

المائة من إنتاج الدول العربية، في حين يمثل إنتاج الدول العربية ذات الإمكانيات الإنتاجية العالية (3) حوالي 14 في المائة من إنتاج الدول العربية، ويمثل إنتاج الدول العربية ذات الإمكانيات الإنتاجية المتوسطة والضعيفة (4)، التي يتراوح إنتاجها بين 100 ألف طن و300 طن، حوالي 10 في المائة من الإنتاج العربي الإجمالي. وقد سجل الإنتاج السمكي انخفاضاً في بعض الدول العربية عام 2016 بالمقارنة مع العام السابق، مثل لبنان بنسبة 37 في المائة، وسوريا بنسبة بلغت 4.1 في المائة والإمارات بنسبة 1 في المائة والجزائر والبحرين بنسبة 0.8 في المائة. ويبلغ متوسط استهلاك الفرد من الأسماك في الدول العربية حوالي 12 كغم في السنة، كما يتفاوت متوسط حصة الفرد منها في الدول العربية إذ تبلغ حوالي 183 كغم في السنة في موريتانيا وتبلغ حوالي 45 و56 كغم في السنة في كل من المغرب وعمان، وحوالي 6 - 17 كغم في السنة في كل من الكويت، قطر، اليمن، الإمارات، البحرين، تونس ومصر. وتتراوح بين 2-5 كغم في السنة في كل من العراق، الجزائر، الصومال، السودان، السعودية وليبيا. كما تنخفض إلى أقل من كغم في السنة في كل من الأردن، سوريا، جيبوتي، لبنان وفلسطين، الملحق (7/3).

وتتمثل المعوقات، التي تشكل عائقاً دون الاستغلال الأمثل للثروة السمكية في الدول العربية، وانخفاض معدلات الإنتاج بالمقارنة مع الإمكانيات والمخزون المتوفر، في بدائية أساليب ومعدات الصيد البحري، وضعف استخدام التقانات المتطورة في الصيد، وتلوث المياه، وضعف الاستثمار الخاص والحكومي في القطاع، وصعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها صيادي الأسماك، والنقص في العمالة المدربة والمتخصصة، ونقص المسوحات المشتركة للموارد السمكية، وتدني الخدمات التسويقية، وضعف قنوات وإمكانات التمويل الميسر للصيادين. وعمليات الاستغلال الجائر التي تمارسها الشركات الدولية في المياه الإقليمية العربية.

(3) عُمان، اليمن، تونس، السودان.

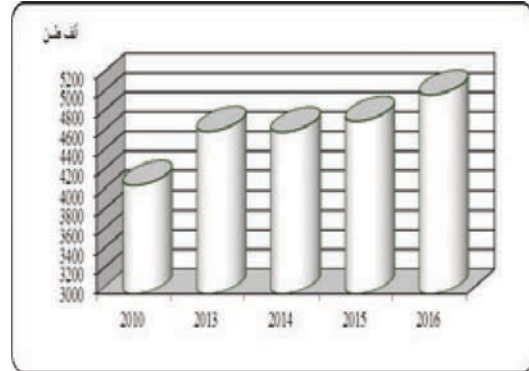
(4) الدول العربية الأخرى.

بالرغم من هذا النمو، إلا أن الإنتاج أدنى بكثير من الإمكانيات الكامنة والموارد المتاحة، إذ تعتبر إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان منخفضة وتمثل حوالي ثلث مستوى الإنتاجية في أستراليا وحوالي 20 في المائة من مستوى الإنتاجية في الولايات المتحدة وحوالي 15 في المائة من مستواها في أوروبا. وهناك مجالات واسعة لتطوير إنتاج الثروة الحيوانية من خلال التوسع في تطبيق التقانات الإنتاجية الحديثة في مجالات الهندسة الوراثية، وتوفير الرعاية والإرشاد للمربين وتدريبهم على نظم التربية الحديثة.

الإنتاج السمكي

يُقدر الإنتاج السمكي في الدول العربية خلال عام 2016 بنحو 5.0 مليون طن أي بزيادة قدرها 5.7 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، ويرجع هذا النمو إلى زيادة الإنتاج في مصر وموريتانيا والمغرب بنسبة 4.2 في المائة و5.8 في المائة و8.2 في المائة على التوالي. ويقدر المخزون السمكي في المياه الإقليمية للدول العربية بنحو 8.0 مليون طن، كما تقدر الإمكانيات الإنتاجية من الأسماك بنحو 6.5 مليون طن سنوياً، الشكل (2).

الشكل (2): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية 2010 و2013 و(2014 - 2016)



المصدر: الملحق (7/3).

وتتفاوت الإنتاج السمكي حسب مجموعات الدول العربية المنتجة إذ بلغ إنتاج الدول العربية المنتجة الرئيسية (2) عام 2016 حوالي 76 في

(2) المغرب، مصر، موريتانيا.

التجارة الزراعية العربية

الصادرات الزراعية

سجلت قيمة الصادرات الزراعية العربية عام 2015 زيادة بنسبة ضئيلة بلغت 0.8 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وبالمقابل سجلت قيمة الواردات الزراعية تراجعاً بلغ 6.3 في المائة. ونتيجة لهذه التطورات، فقد انخفض عجز الميزان التجاري الزراعي من 65.9 مليار دولار، إلى حوالي 60.0 مليار دولار أي بنسبة تراجع بلغت حوالي 9.0 في المائة. ويعود هذا التحسن إلى انخفاض كلفة الواردات الزراعية نظراً لانخفاض أسعار السلع الزراعية في

الأسواق العالمية بسبب فوائض في الإمدادات وزيادة الإنتاج لعدد من المحاصيل الزراعية. وتمثل الصادرات الزراعية العربية خلال عام 2015 حوالي 29.5 في المائة من الواردات الزراعية العربية. ولم تحقق الدول العربية خلال عام 2015 فائضاً في ميزانها التجاري الزراعي، باستثناء السودان وعمان والصومال حيث حققت فائضاً بلغ حوالي 595 مليون دولار و340 مليون دولار و50 مليون دولار على التوالي. وبلغ متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من صافي الواردات الزراعية حوالي 152 دولار، الملحق (8/3) والجدول (6) والشكل (3).

الجدول (6)

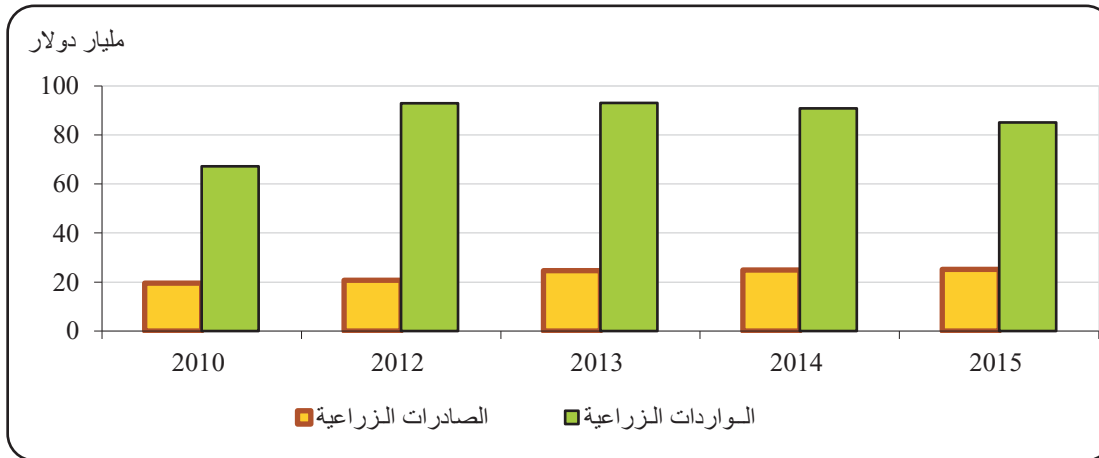
الصادرات والواردات الزراعية العربية 2010 و2013 و2014 و2015

(مليار دولار)

معدل النمو السنوي %		الصادرات والواردات الزراعية				
2015 - 2014	2015 - 2010	2015	2014	2013	2010	
0.8	5.1	25,142	24,938	24,594	19,569	الصادرات
6.3-	4.8	85,093	90,803	93,091	67,239	الواردات
9.0-	4.7	59,951	65,865	68,496	47,671	صافي الواردات (العجز)
		29.5	27.5	26.4	29.1	نسبة الصادرات إلى الواردات %

المصدر: الملحق (8/3).

الشكل (3): الصادرات والواردات الزراعية العربية 2010 و(2012 - 2015)



المصدر: الملحق (8/3).

الفصل الثالث: قطاع الزراعة والمياه

قطر، موريتانيا، عُمان، لبنان، البحرين والكويت، وتراوح ذلك بين 0.4 في المائة و5.7 في المائة.

ارتفع صافي قيمة الواردات الزراعية العربية من 47.7 مليار دولار في عام 2010 إلى حوالي 60.0 مليار دولار عام 2015، وتفاوتت العجز التجاري الزراعي من دولة عربية لأخرى، إذ بلغ حوالي 15.5 مليار دولار في السعودية، وحوالي 10.8 مليار دولار في الجزائر، وحوالي 8.8 مليار دولار في مصر، وحوالي 5.4 مليار دولار في الإمارات.

يمثل العجز التجاري الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2015 حوالي 41.0 في المائة من إجمالي العجز التجاري الزراعي العربي في عام 2015، وبلغ متوسط نصيب الفرد من صافي قيمة الواردات الزراعية في الدول العربية في نفس العام حوالي 152 دولاراً، وبالمقابل بلغ متوسط نصيب الفرد من صافي تلك الواردات في الدول العربية ذات الموارد الزراعية حوالي 91 دولاراً، وحوالي 472 دولاراً في دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 151 دولاراً في الدول العربية الأخرى. كما يتفاوت نصيب الفرد من صافي تلك الواردات من دولة لأخرى إذ يتراوح بين 1099 دولارات في لبنان و19 دولاراً في موريتانيا، الملحق (8/3) والجدول (7).

تتباين قيمة الصادرات الزراعية فيما بين الدول العربية وفقاً لإمكانيات الإنتاج الزراعي، ومكونات تجارة السلع الزراعية ونوعياتها والمعاملات التسويقية. وتتصدر مصر مجموعة الدول العربية المصدرة حيث شكلت صادراتها حوالي 19.8 في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية العربية يليها الإمارات 18.7 في المائة نظراً لحركة إعادة التصدير للسلع الزراعية عبر الإمارات إلى الدول الأخرى. وتمثل الصادرات الزراعية للسعودية حوالي 14.2 في المائة من الصادرات الزراعية العربية يليها المغرب بنسبة 10.2 في المائة، الأردن بنسبة 7.4 في المائة، تونس بنسبة 6.1 و عُمان بنسبة 5.0 في المائة.

الواردات الزراعية

سجلت الواردات الزراعية العربية عام 2015 تراجعاً بنسبة 6.3 في المائة نظراً لتراجع أسعار السلع الزراعية وفي مقدمتها الحبوب في الأسواق العالمية. وانخفضت تلك الواردات في بعض الدول العربية المستوردة الرئيسية مثل السعودية بنسبة 9.4 في المائة ومصر بنسبة 2.7 في المائة والجزائر بنسبة 5.0 في المائة والإمارات بنسبة 3.4 في المائة، وتتصدر هذه الدول من حيث الأهمية النسبية قائمة الدول العربية المستوردة إذ تشكل وارداتها حوالي 63.7 في المائة من إجمالي الواردات الزراعية العربية. وارتفعت الواردات الزراعية في كل من

الجدول (7)
صافي الواردات الزراعية العربية
(2010 و2015)

متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)		صافي الواردات (مليون دولار)		الواردات (مليون دولار)		الصادرات (مليون دولار)		
2015	2010	2015	2010	2015	2010	2015	2010	
91	70	24668	17646	35710	26871	11042	9226	الدول العربية ذات الموارد الزراعية (1)
472	498	24596	22171	35171	30433	10575	8262	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2)
151	129	10687	7854	14212	9935	3525	2081	الدول العربية الأخرى (3)
152	133	59951	47671	85093	67239	25142	19569	الإجمالي

المصدر: الملحق (8/3).

(1) الجزائر، تونس، سوريا، السودان، العراق، مصر، المغرب.

(2) الإمارات، البحرين، السعودية، عُمان، قطر، الكويت.

(3) الأردن، جيبوتي، الصومال، فلسطين، القمر، لبنان، ليبيا، موريتانيا، اليمن.

المجموعة الثانية، فتشمل السلع الغذائية التي ارتفع فيها كل من كمية وقيمة الواردات، وتضم الأبقار والجاموس والسكر الخام والأغنام والماعز والبقوليات. أما المجموعة الثالثة فتضم السلع الغذائية المستوردة التي ارتفعت فيها قيمة الواردات وانخفضت فيها الكميات المستوردة وتشمل الحبوب والدقيق، البطاطس والخضروات، الملحق (9/3) الجدول (8).

الجدول (8)
نسبة التغير في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية
(2015 - 2016)

السلعة	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	6.4	9.7-
البطاطس	29.5	19.0-
سكر خام	4.2	1.0
بقوليات	100.5	142.1
الزيوت النباتية	30.7-	55.7-
الخضروات	1.6	24.1-
الفاكهة	10.0-	28.2-
البذور الزيتية	23.7-	4.5-
أغنام وماعز	5.3	4.8
لحوم	24.8-	25.8-
الألبان ومنتجاتها	13.9-	5.6-
البيض	26.5-	2.7-
الأسماك	6.0-	10.8-

المصدر: الملحق (9/3).

ومن جانب آخر فإن واردات الدول العربية من السلع الغذائية في عام 2015 لا زالت تمثل نسبة عالية من قيمة الواردات العالمية لبعض السلع حيث بلغت حوالي 50 في المائة في الأغنام والماعز و20 في المائة في الحبوب و8 في المائة في السكر.

الصادرات العربية من السلع الغذائية

انخفضت الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية بنسبة 5.0 في المائة من حيث القيمة و17.6 في المائة من حيث الكمية، إذ انخفضت قيمتها من حوالي 20.1 مليار دولار عام 2014 إلى حوالي 19.1 مليار دولار عام 2015. وسجلت صادرات بعض المجموعات السلعية تطورات متباينة إذ سجلت الصادرات من

إن تطوير تجارة السلع الزراعية العربية يتطلب تحرير كلي للتجارة الخارجية للسلع الزراعية فيما بين الدول العربية، وإلغاء كافة الضرائب والرسوم الجمركية وغير الجمركية تنفيذاً لاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول والتكتلات الاقتصادية، بالإضافة إلى الحد من التدخل الحكومي وإعطاء مزيد من الأدوار للقطاع الخاص في التجارة الخارجية، والحد من العوائق المختلفة في عمليات الاستيراد والتصدير، والعمل بمبدأ التخصص والميزة النسبية للمنتجات الزراعية ذات القدرة التنافسية، بالإضافة إلى تحسين الإنتاج لدعم التصدير، والعمل على فتح أسواق جديدة للصادرات، ودعم البنية التحتية للخدمات التسويقية، وإصدار القوانين والتشريعات والأنظمة التي تتفق مع السياسات التجارية الدولية. وما من شك أن تطبيق التعريفات الجمركية الصفرية بالنسبة للسلع الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ بداية عام 2005 بالرغم من العوائق الجانبية يعتبر بداية التغلب على معوقات التجارة البينية. كما أن تعزيز التكامل الزراعي العربي يتطلب وضع منهجية تعتمد على التنسيق في السياسات والخطط الزراعية في الدول العربية.

التجارة العربية في السلع الغذائية الرئيسية

الواردات من السلع الغذائية

سجلت الواردات من السلع الغذائية عام 2015 بالمقارنة مع العام السابق تراجعاً بنسبة 15.0 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 0.3 في المائة من حيث الكمية. وتمثل قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية في عام 2015 حوالي 74 في المائة من قيمة الواردات الزراعية الإجمالية في ذلك العام، كما تطورت قيمة الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2010 - 2015) بنسبة 3.3 في المائة. ويتبين أن هناك ثلاث مجموعات من السلع الغذائية المستوردة بين عامي 2014، 2015 وفقاً للتغير النسبي في الكمية والقيمة، تمثل المجموعة الأولى السلع التي انخفضت كمية الواردات منها مع انخفاض في القيمة وأن اختلفت معدلات التغير النسبي لكل منها وتشمل الزيوت النباتية والبيض واللحوم والبذور الزيتية والألبان والفواكه والأسماك، أما

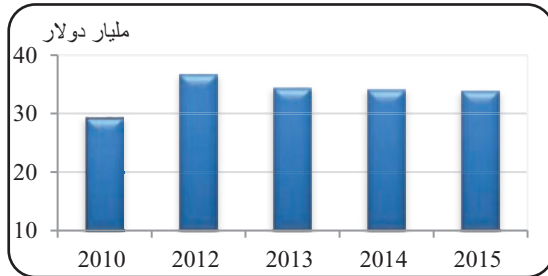
المائة، والألبان بنسبة 8.7 في المائة، والسكر بنسبة 8.6 في المائة، والزيت بنسبة 6.5 في المائة. وبمقارنة التطور في حجم الفجوة الغذائية للمجموعات المحصولية عام 2015، يتبين أن هذه الفجوة قد سجلت زيادة في معظم المجموعات، وتراوحت تلك الزيادة بين 0.7 في المائة و99.9 في المائة لكل من البقوليات والحبوب والسكر والفواكه والأسماك والألبان. وبالمقابل سجلت قيمة الفجوة في اللحوم والبيض والزيت والبطاطس عام 2015 بالمقارنة مع العام السابق تراجعاً بنسبة 21 في المائة و25.5 في المائة و50.8 في المائة و96.7 في المائة على التوالي، الملحق (10/3) والجدول (9) والشكل (4).

الجدول (9)
نسب التغير في قيمة الفجوة الغذائية
(2010 و2015)، (2014 - 2015)

السنة	2015-2014	2015-2010	السلعة
7.2	6.6	الحبوب والدقيق	
12.3	5.8	(القمح)	
96.7-	14.8-	البطاطس	
19.4	0.6-	السكر	
50.8-	11.2-	الزيوت والشحوم	
21.6	4.4	الفواكه	
21.0-	0.5-	اللحوم	
99.9	7.1	الألبان ومنتجاتها	
25.5-	69.4	البيض	
68.4	17.3	الأسماك	

المصدر: الملحق (10/3).

الشكل (4): تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية
(2010 و2012 و2015)



المصدر: الملحق (10/3).

الفواكه، التي تحتل المركز الأول (21.0 في المائة) في قائمة الصادرات العربية من السلع الغذائية، انخفاضاً من حيث القيمة بنسبة 1.7 في المائة وبنسبة 19.6 في المائة من حيث الكمية، وسجلت الخضروات انخفاضاً بنسبة 1.0 في المائة من حيث القيمة ونسبة 15.2 في المائة من حيث الكمية. كما تراجعت الصادرات من الزيوت النباتية بنسبة 17.9 في المائة و32.3 في المائة من حيث القيمة والكمية على التوالي، ومن اللحوم بنسبة 0.4 في المائة من حيث القيمة، في حين شهدت الكميات زيادة بنسبة 10.3 في المائة، ومن الألبان ومنتجاتها انخفاضاً بنسبة 18.0 في المائة و25.9 في المائة من حيث القيمة والكمية على التوالي. وسجلت الصادرات من البيض انخفاضاً بنسبة 2.4 في المائة من حيث القيمة و3.3 في المائة من حيث الكمية. وبالمقابل سجلت عوائد الصادرات من البذور الزيتية زيادة من حيث القيمة بنسبة 2.9 في المائة والسكر الخام والأبقار والجاموس بنسبة 7.3 في المائة لكل منهما والأسماك بنسبة 7.6 في المائة، الملحق (9/3).

الفجوة الغذائية العربية

يرتبط العجز الغذائي في الدول العربية بمحصلة الفرق بين الإنتاج المحلي والاستيراد (صافي الواردات) لمختلف السلع الغذائية. وقد أدى استمرار التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الغذائية إلى فجوة غذائية بلغت قيمتها عام 2015 حوالي 33.8 مليار دولار أي بنسبة تراجع بلغت 0.8 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية. وقد بلغ متوسط هذه الفجوة خلال الفترة (2001 - 2015) حوالي 33.8 مليار دولار أيضاً. وتشكل الفجوة في مجموعة الحبوب حوالي 71.2 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية عام 2015. ويحتل القمح من حيث الأهمية النسبية المركز الأول في قائمة سلع الحبوب ذات الفجوة المرتفعة، إذ يمثل حوالي 44.0 في المائة من قيمة فجوة الحبوب ونحو 31.4 في المائة من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية، يليه اللحوم بنسبة 17.4 في

الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي

سجل نمو الطلب على السلع الزراعية عام 2015 زيادة بنسبة 5 في المائة، بينما سجل الإنتاج الزراعي زيادة بنسبة 2.1 في المائة. وقد أدى هذا التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية إلى تراجع نسب الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الزراعية في مقدمتها الحبوب، إذ انخفضت نسبة الاكتفاء من 52.6 في المائة إلى 45.6 في المائة، والقمح من 51.5 في المائة إلى 46.1 في المائة، والشعير من 40.6 في المائة إلى 29.1 في المائة.

في المقابل ارتفعت نسبة الاكتفاء في الزيوت من 35.1 في المائة إلى 38.8 في المائة، واللحوم من 76.9 في المائة إلى 80.0 في المائة، والألبان ومنتجاتها من 74.9 في المائة إلى 84.2 في المائة. كما حافظت بعض المنتجات الحيوانية على مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي كالبيض، في حين حققت البطاطس ومجموعة الخضار والفواكه والأسماك فائضاً تراوح بين 2.3 في المائة و5.9 في المائة.

يتضح مما سبق أن الدول العربية لازالت تواجه عجزاً كبيراً في معظم مجموعات الغذاء الرئيسية باستثناء الأسماك والبطاطس ومجموعي الخضار والفواكه. إذ لازال القطاع الزراعي يغلب عليه ضعف الأداء بمعايير الكفاءة الإنتاجية، ومستويات استخدام التقانة الحديثة. وتتمثل محاور المعالجة الفاعلة لهذه الأوضاع في زيادة الاستثمارات في مجالات البحث والتطوير، واستخدام أساليب الري الحديث والتقانة الزراعية، وتطوير الموارد الأرضية، وتعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الزراعي، وإيلاء مزيد من الرعاية والاهتمام لقضايا التنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية وزيادة كفاءة استثمارها، وتشجيع إنشاء المشاريع الزراعية، وتعديل التشريعات والقوانين المرتبطة باستخدام الأراضي والمياه.

التقانة الحديثة

لم تعد أساليب الإنتاج والاستثمار الزراعي التقليدي قادرة على تلبية الاحتياجات المتصاعدة للسلع الغذائية مقابل الزيادة السكانية في الدول العربية، ولم يعد التوسع في المساحات

المزروعة، وتخصيص كميات أكبر من المياه كافيًا لتحقيق زيادة معتبرة في الإنتاج لتغطية الفجوة وتحقيق الأمن الغذائي، وأصبح القطاع الزراعي يواجه تحديات بنوية تتمثل في قدرة الموارد الانتاجية، وجاذبية الاستثمار الزراعي، واستقرار الريف، وتنافسية المنتجات الزراعية. ويعود ذلك إلى عدم قدرة البحوث الزراعية في الدول العربية على استنباط ونقل وتوطين التقانات الملائمة، في وقت تعاضم فيه دور المعرفة التقنية في الإنتاج والاستثمار والتسويق، وازداد عائد البحوث العلمية وتسابقت الدول في تحويل المعرفة إلى ثروة عبر البحث واستخدام التقانات الحديثة والمتطورة باستمرار.

يقرر الباحثون أن أكثر من 50 في المائة من النمو التراكمي للدخل في الولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى التقدم التقني، وأن أكثر من 50 في المائة أيضاً من نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مبني على الانجاز العلمي والتقني. وتخصص الدول المتقدمة أكثر من 2 في المائة من الدخل القومي للبحث العلمي والتقني مقابل 0.3 في المائة في الدول العربية، مع الفارق الهائل بين حجم الإنتاج المحلي في هذه الدول، وبين مثيلة في الدول العربية.

وحيث أنه لم يعد امتلاك الموارد التقليدية (الأرض، المياه، اليد العاملة) تنافسياً مقارنة بالميزات التفضيلية الكبيرة المبنية على استخدام التقانات الحديثة في الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي، وهو ما يظهر جلياً في الدول العربية من خلال تقادم العجز الغذائي والفقر المائي، وزيادة استيراد الغذاء. فقد أصبح استخدام التقانة وتطويرها هو أحد أهم الحلول لتلبية الاحتياجات من السلع الغذائية في الدول العربية.

لقد أتاح استخدام التقانات الحديثة مجالات رحية لتطوير الزراعة وكفاءة استغلال الموارد، وتحقيق عائد مجزي من الاستثمار الزراعي، واتسعت تطبيقات التقانة في الزراعة لتشمل، تقانة المعاملات الزراعية، وإدارة واستصلاح التربة واستخدام الأسمدة والمبيدات، وتطبيقات المكافحة الحيوية للأفات والأمراض النباتية والحيوانية، وتحسين واستخدام التقاوي والبذور

السياسات الزراعية

اتجهت الدول العربية في العقود الأخيرة لاعتماد سياسات أكثر فاعلية لتنمية قطاعها الزراعي لتحقيق استثمار أفضل للموارد الزراعية المتوفرة بهدف زيادة الإنتاجية والإنتاج وتحقيق حد أعلى من الاكتفاء. وسعت لتوفير الأدوات والوسائل التي تسهل تنفيذ الخطط والبرامج المنبثقة عن هذه السياسات، من خلال طرق ومبادرات تحقق الأهداف المطلوبة، وتضمنت سياساتها إعطاء أهمية خاصة للقطاع الزراعي في كثير من الدول التي تمتلك الموارد الزراعية والمياه.

كما سنت التشريعات والقوانين لتطوير بيئة الاستثمار الزراعي واستقطاب الموارد المالية وتوجيهها لإنتاج السلع النباتية والحيوانية الرئيسية، وتطوير التصنيع الزراعي. وخصصت القسم الأكبر من موازنتها لتوفير البنية الأساسية من طرق ووسائل نقل، وكهرباء وموائى مجهزة، وسدود وخدمات زراعية تلبى الاحتياجات من مخازن، ومراكز تسويق، وتبريد، ومحطات بحوث متطورة. واتخذت الإجراءات اللازمة لتسهيل الحصول على الاراضي الزراعية. كما عملت على تحرير اسعار السلع، ورفع الدعم أو تقليصه، وإحداث صناديق تنمية الصادرات، وزادت موازونات البحوث الزراعية. ووضعت القوانين والأسس لتحسين مواصفات منافسة للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية بما يتناسب مع المقاييس العالمية. وقد تحققت زيادات كبيرة في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، وحققت بعض الدول معدلات عالية في الانتاجية.

وانضمت الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي وفرت مجالاً واسعاً لسهولة نقل السلع الزراعية، وإلغاء أو تخفيض الرسوم والقيود المختلفة. إلا أن عوائق كثيرة قد حالت دون تحقيق الأهداف المخططة بدرجات متفاوتة بين الدول العربية. ويأتي في مقدمة هذه العقبات عدم إعطاء القطاع الزراعي الأولوية التي تتناسب وموقعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عقود طويلة، وتراجع حصته من الموازونات العامة ونصيبه من الموارد

المحسنة، وتطوير الأصول الوراثية باستخدام التقانة الكيميائية، كما تطورت بحوث التقانات الحيوية لتشمل زيادة كثافة التمثيل الضوئي في النبات والتخصيب الحيوي للتربة، واستخدام الزراعة النسيجية للإنتاج الغزير والسليم، وانتاج نباتات متحملة للإجهاد البيئي والملوحة والجفاف، وأصناف متحملة للإصابة بالآفات الحشرية، وبحوث تعديل خصائص المحاصيل، وبحوث المقاومة الحيوية، وانتاج نباتات مقاومة للحشرات ومسببات الأمراض. وفي مجال الإنتاج الحيواني فقد شملت تحسين انتاجية الحيوانات الزراعية، وتشخيص الأمراض، ودراسة الخرائط الجينية للحيوانات، والإخصاب ونقل الأجنة، وبحوث الجينات المتعلقة بالحجم والجنس ومعدلات التناسل في الأسماك.

وفي مجال الموارد المائية فقد ركزت على تعزيز دور البحوث في إدارة الموارد المائية، وتطوير البذور المقاومة للجفاف واحتياجات مائية أقل، والتوسع في نظام التربة البديلة والزراعة العضوية، وتوطين ونقل تقانات معالجة المياه وإعادة استخدامها. ورصد العوامل المناخية والبيئية والموارد الأرضية، وبناء السيناريوهات المرتبطة بالاحتمالات المتوقعة للتغيرات المناخية. إضافة إلى التوسع في مجالات التقانة الأخرى، وأهمها تطوير تقانات ملائمة في الإنتاج والتسويق، وحفظ المحاصيل والأغذية، وتصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية، وتقانة تحليل المعطيات والمواصفات للأصناف المبتكرة.

ويتطلب ذلك أن تزيد الدول العربية من جهودها في تطوير مراكز الأبحاث لتتماشى مع مثيلاتها في الدول المتقدمة، واستقطاب الباحثين والعقول المهاجرة، وتطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات، ودعم أجهزة الإرشاد الزراعي، وربط شبكة البحوث الزراعية العربية، والتوسع في إنشاء الحاضنات التكنولوجية المهتمة بالزراعة. وتخصيص موازونات كافية بنسب متطورة لتعزيز البحوث الزراعية في الدول العربية بما يتماشى مع الاحتياجات الملحة للتطوير الزراعي وبما يماثل النسب المخصصة في الدول المتقدمة.

بسبب زيادة قيمة الفجوة الغذائية، مما اضطرها لتخصيص مواردها المالية لاستيراد السلع الغذائية الرئيسية، دون أن تخصص جزءاً منها لاعتماد التنمية الرأسية، وزيادة الإنتاجية، وإعطاء البحث العلمي الزراعي واستخدامات التقانة الأهمية التي تعتمد عليها كثير من الدول النامية في العالم. والتي سوف تؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي في الدول العربية، فيما لو أعطيت الأهمية التي تستحق وخصصت لها الموارد المالية اللازمة.

ويتطلب معالجة هذه الأوضاع بشكل فعال وجذري إعطاء القطاع الزراعي أولوية متقدمة في هيكل الاقتصادات العربية من خلال تخصيص الموارد المالية اللازمة لأنشطة القطاع المختلفة، والتوجه الفعلي للاستثمار في الدول التي تتوفر فيها الموارد الزراعية، الأراضي والمياه والثروة الحيوانية. وإحلال الاستخدامات العلمية الحديثة مكان الوسائل التقليدية في عمليات الإنتاج، والري، والاستثمار، والتصنيع، والتسويق والتمويل ووضع البرامج للاستفادة من تكامل الموارد في الدول العربية (المالية، والزراعية، والمائية، والبشرية) وتعظيم منافع الميزات التسويقية وقرب الأسواق في الدول العربية.

المالية، ولم يحقق القطاع جاذبية متقدمة للاستثمارات قياساً مع القطاعات الأخرى. واستمر الاعتماد على الوسائل التقليدية في الإنتاج واستخدامات المياه.

واستمرت الدول العربية في انتهاج سياسات زراعية قطرية صرفة، بعيداً عن النظرة التكاملية للموارد الزراعية، والمياه والموارد المالية، وتوفر العمالة، مما شكل ضغوطاً كبيرة على الموارد في الدول العربية وعدم استغلال الموارد بشكل أمثل وعدم تحقيق المعدلات المستهدفة في الإنتاج والإنتاجية، وأدى إلى اتساع رقعة التصحر، وخسارة الميزات النسبية الهائلة التي توفرها سياسات التكامل بين الدول العربية فيما لو سارت على نهج التجمعات الإقليمية والدولية كالاتحاد الأوروبي مثلاً.

كذلك يظهر الضعف في تطبيق سياسات إدارة الموارد المائية، حيث استمرت الطرق التقليدية في الري، وهدر كميات كبيرة من المياه تقارب ضعف الكميات اللازمة، وارتفعت تكاليف الإنتاج قياساً بالدول المتقدمة. وما زالت المناطق الريفية تفتقر إلى مشروعات البنى الأساسية المتطورة، والخدمات الزراعية واستمرت الدول العربية تتحمل زيادات كبيرة تنوء بها موازنتها